الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

كلمة معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
بمناسبة افتتاح السنة الدراسية الجديدة للمدرسة الوطنية للإدارة

الجزائر 7 أكتوبر 2017

بسم الله الرحمان الرحيم

- زملائي الوزراء،
- السادة الولاة،
- السيد المدير العام للمدرسة،
- الأسرة العلمية والإدارية للمدرسة،
- أعزائي التلاميذ،
- أسرة الإعلام الفاضلة،

يسعدني أن أكون معكم في هذا الرحب الأكاديمي و العلمي لأفتتح السنة الدراسية الجديدة للمدرسة الوطنية للإدارة 2017-2018، و نستقبل معها دفعة جديدة من تلامذتها الذين نالوا شرف الالتحاق بها، وهي سنة تأتي في خضم التحولات الكبرى التي تشهدها الإدارة العمومية من خلال الورشات المفتوحة للاستجابة لتطلعات المواطنين، وهو ما يبرز التزام الدولة بإدخال أساليب عصرية في التسيير على كل المستويات.

في هذا الشأن، وباعتبارها نبعا للكفاءات الوطنية، أدت المدرسة ومازالت تؤدي دورا رياديا في التكوين العالي لإطارات الدولة، الذين هم ركيزة البناء الوطني في مجالات الحياة الوطنية السياسية والاقتصادية. ولقد شكلت منبعا

لا ينضب من خيرة إطارات هذه الأمة الذين شرفوا الجزائر بتفانيهم في جميع المحافل الوطنية والدولية.

لقد عرفت المدرسة في السنتين الأخيرتين إصلاحا لمسارها البيداغوجي الذي يهدف إلى تكييف برامجها التعليمية ولتكوين نخبة من الإطارات القادرة على مواجهة التحديات المتعلقة بالتحولات الاقتصادية و الاجتماعية في مجالات تحديث و عصرنة الإدارة العمومية والمرافق العامة، وقد بدأت ثمار ذلك الإصلاح تبرز عند بعد إعادة النظر في برامج التكوين بإثرائها بالمواد المرتبطة بعصرنة المرافق العامة، وكذا بإعادة تثمين التربصات لتتمفصل مع برنامج التكوين في إطار شامل ومنسجم تكون نتيجته تكوين إطار يملك الكفاءات والمهارات المناسبة للتسيير فيما بعد على المستويين الاستراتيجي والعملياتي و يعتمد عليه في ترقية الخدمة العمومية و عصرنتها.

- أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل

إني أخاطب تلاميذ المدرسة لأقول لهم أنكم بانتسابكم لهذه المدرسة تنتسبون لعائلة كبيرة تحتضنكم وتوفر لكم أسباب النجاح، وتدعوكم إلى الحفاظ على سمعتها القائمة على الانضباط والجدية والتفاني في العمل، فهي إرث يستند على قيم راسخة غرضها خدمة رقي وازدهار الدولة و المواطن.

فيسعدني مجددا أن أتوجه لتلامذة المدرسة الجدد لنرحب بهم في فضاءات هذه المدرسة العريقة، ولأؤكد لهم دعم الدولة للمدرسة لتواصل في درب الإصلاح والتجديد بوضع كل الإمكانيات تحت تصرفها.

إن هذا الدخول يصادف سنة من الإنجازات التي حققتها الدولة بقيادة فخامة الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة، فقد أسس لسياسة المصالحة الوطنية التي لم يمر على ذكرها الثانية عشر إلى أيام قلائل، هذه المصالحة التي أعادت الأمل للجزائريين للعيش في أخوة وسلام في إطار متين من الوحدة

الوطنية والتشبث بوثاب الأمة الجزائرية، والتي أصبحت مرجعا ومنارة عالميا في قيم التآخي والتسامح، ومرحلة إعادة البناء.

كما مرت الجزائر هذه السنة على أولى محطات التعديل الدستوري الجديد بتنظيمها لانتخابات تشريعية، في كنف الهدوء والطمأنينة أين صوّت المواطنون بكل أريحية على من يمثلهم على مستوى المجلس الشعبي الوطني، في ظل استتباب الأمن والطمأنينة و ذلك بفضل سهر الجيش الوطني الشعبي على تأدية مهامه الدستورية بالتنسيق مع جميع أسلاك الأمن.

والجزائر مقبلة على محطة أخرى من محطات الإصلاح السياسي الذي جاء في التعديل الدستوري ألا وهي انتخابات المجالس الشعبية المحلية، والتي ستكون المكان الذي ستتجسد فيه الديمقراطية التشاركية، وهو ما نصبو إليه من خلال جعل المواطن في قلب التسيير المحلي والجواري لشؤونه.

فتكريس خيار الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات الإقليمية بما تمثله من متطلب دستوري يقتضي منا وضع كل الأدوات القانونية والتنظيمية لزيادة نجاعة الفاعلين المحليين ودفعهم إلى التعاون والتكامل بين المنتخبين والإدارة والمواطنين والمتعاملين الاقتصاديين خاصة.

تكمن أهمية هذا الموعد الانتخابي في كون الجماعات الاقليمية مدعوة أكثر مما مضى لتحمل مسؤولياتها وخدمة المواطن في أحسن الظروف خاصة و أن الدولة وفرت لها ما يستجيب لذلك في ظل برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي حرص في كل مرة أن تكون هذه الجماعات الاقليمية الركيزة الأساسية لدفع وتيرة التنمية المحلية و تشجيع فرص الاستثمار و القضاء على كل ما يمكن أن يعرقل مسار التنمية الاقتصادية.

في هذا الإطار بالذات فإنني أدعو السادة الولاة و السادة إطارات الجماعات الاقليمية و منتخبيها لضرورة فتح المجال واسعا في ظل قوانين البلاد، أمام

المستثمرين لترقية الفضاء الاقتصادي ليسمح لكل الطاقات أن تخلق الثروة و تخدم رقي المواطن و رخاءه و تجعل من بلادنا منطقة اقتصادية بامتياز، خاصة و إنها تملك عوامل و مؤشرات كفيلة لأن ترقى إلى مصاف دولة منتجة و مصدرة دون منازع.

إن ورشات الإصلاح التي أطلقتها الدولة ستتدعم بإنجازات جديدة سواء في ما يتعلق بتحقيق لا مركزية أكبر تسمح للجماعات الإقليمية لأن تتأقلم مع دورها الجديد الاقتصادي لتتحول من مجرد مستهلك لإعانات الدولة إلى فاعل مسؤول ومشارك في تصور السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها.

إن نظرتنا الجديدة تتميز بالواقعية وهذا ما لمستموه من خلال كل التسهيلات التي نقوم بها لفائدة مواطنينا وكذا احتضان كل المبادرات التي تأتي من طرف الفاعلين وتجسيدها ميدانيا، ولكن ما ينقصنا أو ما يجب أن نتداركه، هو الاهتمام بالجانب الاتصالي أو ما يسمى في المناجمنت بالماركنينغ العمومي « Marketing public » ، لذلك فعلى الإدارة العمومية أن تتواجد في في الفضاء الافتراضي أكثر من أي وقت مضى وتتفتح على انشغالات وتساؤلات المواطنين، كون المواطن اليوم يستعمل آخر التقنيات والتكنولوجيات في متطلباته، فالإدارة التي لا تتواصل مع مرتفقيها أصبحت من الماضي، فنحن في عصر الانفتاح، ومن هذا المنبر أود أن أوجه نداء إلى طلبة المدرسة بأن يكونوا في مستوى تطلعات المواطن الجزائري وأن يرفعوا من مستوى أداء الإدارة وفعاليتها بأقل التكاليف والجهود باستعمال هذه التكنولوجيات الجديدة، وهو ما نطمح إليه من خلال تجسيد الإدارة الإلكترونية مطلع سنة 2019 ان شاء الله.

و لا يسعني في ختام كلمتي إلا أن أهنئ تلاميذ المدرسة معلنا عن افتتاح السنة الدراسية 2017-2018، منتظرا منكم المزيد من الجهود و المثابرة لخدمة وطننا العزيز. و السلام عليكم و رحمة الله.